المحاضرة الخامسة
عبد القاهر الجرجاني وإضافاته النوعية

1.استثمار الرصيد

لم تكن الجهود البلاغية عند العرب قبل عبد القاهر عديمة القيمة أو قليلة الجدوى؛ فقد خلف الجاحظ وابن طباطبا والرماني والآمدي والعسكري والقاضي الجرجاني وغيرهم دراسات تتضمن آراء ونظريات في غاية الأهمية، يُعدُّ بعضها بمثابة الأصول التي يبني عليها اللاحق ويضيف إليها دون أن يتجاوزها أو يلغيها. ويعدّ بعضها الآخر بمثابة اللبنات الأولى التي تمهد للبناء، أو الأضواء الكاشفة التي تكشف الطريق وتفتح المنفذ إلى مزيد من الفهم والكشف لدلائل الإعجاز وعمود الشعر وأسرار البلاغة. فكذلك كان الجاحظ في نصه المشهور الذي تضمن نظرية التصوير والاختيار، وكذلك كان الآمدي والجرجاني والمرزوقي فيما خلفوا من نظرات وقواعد في الشعرية، على قدر كبير من القوة والأصالة والعمق، ومن الموضوعية والسعة والانفتاح على الجديد والمختلف.

ولكن عبد القاهر كان طرازا آخر مختلفا عن السابقين. كان قمة شاهقة في البلاغة والنقد. لقد كان له من أصالة الفكر ورهافة الذوق وبراعة الحذق وقوة الذكاء وتوقد الذهن ما رفع من مقامه درجات، ووضعه من مسيرة النقد العربي، بل العالمي، الموضع المتفرد الفذ الذي يوشك بلوغُه أن يعجز اللاحقين.

لم يكن عبد القاهر متمردا على جهود سابقيه، بل كان كثير الموافقة لهم والأخذ الصريح والمُضمر من نظرياتهم؛ فلم يخطّئ الجاحظ في شأن المعاني، ولم يخالف السابقين في شأن النظم والمجاز والتشبيه والاستعارة، ولم يتمرد على القائلين بنظرية عمود الشعر؛ ولكنه آثر أن يجتهد، أن يتعمق، أن يكتشف ويضيف، أن ينتقل من المظاهر البلاغية التي اكتشفها النقاد قبله ليغوص في العمق، ويكتشف السر الذي يختبئ وراء المظاهر؛ وراء الوزن واللفظ والمعنى، وراء المجاز والبديع والاستعارة، وراء صحة المعنى وجزالة اللفظ والإصابة والمقاربة والمناسبة والالتحام؛ السر الذي يبث في كل هذا روحا هو روح الشعر، وسحرا هو سحر البلاغة، وإعجازا هو إعجاز القرآن.

2.البحث في دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة

تكلم الباحثون قبل عبد القاهر في دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، وأدركوا جملةَ الوجوه التي يتأسس عليها إعجاز القرآن، وجملةَ العناصر التي تتشكل منها شعرية الشعر وبلاغة القول؛ غير أن ذلك كان بعضُه إجمالا يُعوزه التفصيل، وبعضُه إرسالا يُعوزه التعليل، وبعضُه تنظيرا يُعوزه التمثيل والتحليل.

فلما جاء عبد القاهر جمع كلَّ ما أوتيه من موهبة الذوق، وطاقة الإبداع، وملَكة التعليل، ومقدرة التنظيم والترتيب، ومهارة الاستدلال والتحليل، إلى ما ورثه من رصيد النظرات البلاغية والنظريات النقدية، فأعمل موهبته ومقدرته في تقويم ذلك الرصيد وتهذيبه وإغنائه، وأضاف إليه شحنةً من روحه وشعلةً من ذكائه؛ فإذا بالبلاغة العربية تظهر خلقا آخر ما يزال يثير الإعجاب ويدعو إلى الاعتزاز، ويهدي طريق الباحثين إلى دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة.

3.حصر الإعجاز في بلاغة النظم

كانت دلائل الإعجاز قبل عبد القاهر في أمور شتى، منها ما هو لغوي بلاغي ومنها ما ليس كذلك؛ كترك المعارضة والأخبار الصادقة عن الأمور المستقبلة. وكانت البلاغة القرآنية المعجزة قبل عبد القاهر في أمور شتى، كفصاحة الألفاظ، وصحة المعاني، وجمال الفواصل، وحسن التشبيه والاستعارة، زيادةً على تلاؤم النسج وبديع النظم. وكانت الآراء تتجاذب القولَ في هذه الوجوه فتتقاطع وتتفارق؛ فلما جاء عبد القاهر كان له رأي متميز في هذه المسألة، حصر به إعجاز القرآن في لغته وبلاغته دون ما هو

خارج اللغة والبلاغة، وحصر إعجاز بلاغته في بديع نظمه وروعة تأليفه دون ما سواه من عناصر بلاغة الكلام وأسبابه. يقول أحمد بدوي في هذا الشأن:

"لقد عدّ العلماء قبله البلاغة من بين وجوه إعجاز القرآن، ولكن عبد القاهر من بينهم جعلها الوجه الوحيد للإعجاز، لا يرى وجها سواه.

وعندما ذكر العلماء قبله البلاغة مضوا يُعدِّدون أبوابها، ويذكرون فنونها من تشبيه، واستعارة وجناس وغيرها، بينما رأى عبد القاهر أن البلاغة هي حسن دلالة الكلام على معناه، في صورة بارعة من التعبير، وأن جميع ما ذكر من ألوان البلاغة يرجع جماله إلى حسن الدلالة على المعنى في صياغة بارعة."[1]

وكان لعبد القاهر في ذلك حجة مقنعة؛ فقد آمن أن الإعجاز ينبغي أن يكون بوجه يتحقق في جميع سور القرآن لا بعض من سوره وآياته. ورأى أن الوجوه التي ذكرها العلماء قبله –عدا بديع النظم وتلاؤم النسج- هي وجوه متفرقة في مواضع معينة من القرآن، تكثر وتقلّ، ولكنها لا تعم القرآنَ كلَّه؛ إذ من وجوه الإعجاز خارجَ البلاغة الإخبارُ الصادق بالغيب، وهذا في آيات معدودة لا في الكتاب كله، ومن وجوه الإعجاز البلاغي التي ذكرها العلماء الاستعارةُ، "ولا يمكن أن تُجعل الاستعارة الأصلَ في الإعجاز وأن يقصد إليها، لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الإعجاز في آي معدودة، في مواضع من السور الطوال مخصوصة. وإذا امتنع ذلك فيها لم يبق إلا أن يكون في النظم والتأليف لأنه ليس من بعد ما أبطلنا أن يكون فيه إلا النظم."[2]

حزم عبد القاهر رأيه على أن الإعجاز شأن بياني بلاغي وليس شأنا متعلقا بمضمونه المعنوي، فأيّد مقولة الجاحظ التي تجعل شأن البلاغة والشعرية في الألفاظ لا في المعاني، أي في الأسلوب لا في الموضوع، وفي الصياغة لا في المادة. وعارض معارضة شديدة مذهب الذين يقدّمون الكلام بمعناه بمقولته المعروفة "أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة، وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه"[3]. وبلغ من إنكاره هذا المذهب أن رأى أن الخطأ فيه عظيم، وأن القول به "يفضي بصاحبه إلى أن ينكر الإعجاز ويبطل التحدي وهو لا يشعر"[4]؛ وذلك أن الذي يوصف به القرآن، ويُتَّخذ منه عنوانا على إعجازه، هو البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة، و"لا معنى لهذه العبارات وسائر ما يفرد فيه اللفظ بالنعت والصفة، وينسب فيه الفضل والمزية إليه دون المعنى: غير وصف الكلام بحسن الدلالة، وتمامها فيما له كانت دلالة، ثم تبرجها في صورة هي أبهى وأزين، وآنق وأعجب، وأحق بأن تستولي على هوى النفس، وتنال الحظ الأوفر من ميل القلوب... ولا جهة لاستعمال هذه الخصال: غير أن يؤتى المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته، ويختار له اللفظ الذي هو أخص به، وأكشف عنه وأتم له، وأحرى بأن يكسبه نبلا، ويظهر فيه مزية"[5].

الإعجاز، إذاً، بياني. والبيان ظاهرة نظمية. وجوهر النظم هو براعة التصرف في اللفظ بما يفضي إلى حسن الدلالة، وتبرج الصورة، وقوة التأثير. فهو، إذاً، ليس في اللفظ المفرد، ولا في المعنى المجرد، ولكنه في الطريق الذي يوصل اللفظ إلى المعنى، وفي الصورة التي تتشكل بها المادة التي يراد إبلاغها إلى المتلقي. هو في اللفظ؛ إذا قصدنا باللفظ الشكل والنسج والصورة. وهو في المعنى؛ إذا قصدنا بالمعنى ما يُدرك وما يحس وما يُتصور من تركيب الألفاظ وترتيبها على نحو فيه مزية وخصوصية. وهو في النظم؛ إذا آثرنا الدقة، وذهبنا مع عبد القاهر في اصطلاحه ونظريته: "أعجزتهم مزايا ظهرت لهم في نظمه، وخصائص صادفوها في سياق لفظه، وبدائع راعتهم من مبادي آيه ومقاطعها، ومجاري ألفاظها ومواقعها، وفي مضرب كلّ مثَل، ومساق كل خبر، وصورة كل عظة وتنبيه وإعلام، وتذكير وترغيب وترهيب، ومع كل حجة وبرهان، وصفة وتبيان. وبهرهم أنهم تأملوه سورة سورة، وعشرا عشرا وآية آية، فلم يجدوا في

---

[1] أحمد أحمد بدوي، عبد القاهر الجرجاني، المؤسسة المصرية العامة، سلسلة أعلام العرب، ط2، القاهرة، د.ت، ص351-352.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، 1402ه-1981م، ص299-300.

[3] المصدر السابق، ص196.

[4] المصدر السابق، ص198.

[5] المصدر السابق، ص35.

الجميع كلمة ينبو مكانها، ولفظة يُنكر شانها أو يُرى أن غيرها أصلح هناك أو أشبه، أو أحرى وأخلق، بل وجدوا اتساقا بهر العقول، وأعجز الجمهور، ونظاما والتئاما، وإتقانا وإحكاما لم يدع في نفس بليغ منهم – ولو حك بيافوخه السماء- موضع طمع حتى خرست الألسن عن أن تدّعي وتقول، وخلدت القروم فلم تملك أن تصول"[6].

وقد كانت خطوة حصر الإعجاز في بلاغة النظم هي التي أفضت بعبد القاهر إلى أن يؤسس نظرية النظم، وأن يضيف، في معرض تحليلها والتدليل عليها والدفاع عنها والإرشاد إليها، كثيرا من النظرات البلاغية والنظريات النقدية، ذات الأثر الواضح في تطور علم البلاغة والنقد الأدبي.

4.حلّ إشكالية اللفظ والمعنى

ومن إضافات عبد القاهر القيمة التي نتجت عن اجتهاده في تأسيس نظرية النظم، إتيانُه بتصور لجدلية اللفظ والمعنى، أخرج القضية من حيّز الغموض والاضطراب إلى حيز الجلاء والاستقامة. ذلك أن النقاد والبلاغيين قبله كانوا يصرّحون بنصرة اللفظ على المعنى في تقدير بلاغة الكلام وشعرية الشعر، ويرفضون أن يكون للمعنى دخلٌ فيما يكون به الكلام بليغا والشعر شعرا. وكان بعضهم _كابن قتيبة_ يعزو إلى المعنى بعض الفضل يتقاسمه مع اللفظ. وكان في مقصودهم من مصطلحَي "اللفظ" و"المعنى" غموض والتباس جعلا الجدل بين أنصار اللفظ وأنصار المعنى جدلا يوشك أن يكون عقيما لأنه إلى الجدل اللفظي أقرب منه إلى الجدل النقدي الفلسفي؛ فلما جاء عبد القاهر بنظرية النظم كان لزاما عليه أن يتصارع مع اللفظ والمعنى كليهما ليثبت أن البلاغة ليست فيهما مجردَيْن أو منفصلَيْن، ولكنها في النظم الذي يجمع بينهما على قوانينه وأغراضه. وكان لابد أن تنجلي نظرية النظم عن مفهوم واضح لكل من اللفظ والمعنى، يزيلُ ما حصل من التباس بشأنهما، ويحلّ إشكال تجاذب البلاغة بينهما حلاً يزول به الخلاف ويحصل التوافق، وإن كان أوقع كثيرا من الباحثين المحدثين في اضطراب جديد.

كانت آراء النقاد والبلاغيين مطبقة على أن مرجع البلاغة إلى جودة اللفظ لا صحة المعنى وشرف المقصد. وكان قصدهم باللفظ الشكل والصياغة والأسلوب وليس اللفظ المفرد أو اللفظ المجرد من المعنى، كما كان قصدهم بالمعنى الفكرةَ والغرضَ والموضوعَ وليس الدلالةَ الخاصة التي تنتج عن نظم الألفاظ. فكان معنى انتصارهم للفظ قولا بقيام شعرية الشعرية وبلاغة الكلام على جمال الشكل وجودة الصورة لا شرف المضمون أو جودة أو الفكرة أو نبل الشعور، وكان ذلك هو المعنى الذي قصده الجاحظ بمقولته المشهورة: "وليس الشأن في المعاني؛ فالمعاني مطروحة في الطريق... وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخير واللفظ... وجودة السبك، وكثرة الماء."[7] وهو موقف سليم وجيه تؤيده النظريات الأدبية الحديثة[8] .

فلما جاء عبد القاهر الجرجاني وجد قوما من الناس يتوهمون أن المزية في اللفظ ذاته، من حيث هو صوتٌ وحرفٌ ونغمٌ ووزنٌ ومجازٌ واستعارة، متعللين بما جرت عليه العادة من إطلاق صفات الثناء على اللفظ لا المعنى. وجوهر نظريته أن الأصل في الكلام المعاني التي في النفوس، وأن الألفاظ هي تبع وخدم لها وليست هي الغاية، وأن النظم هو أن تتسق الألفاظ في ترتيبها بحيث تتفق مع ما يراد أن تضطلع بأدائه من المعاني؛ فكان لزاما عليه أن يجادل في ذلك ويقيم الحجة بما بسطه وألحّ عليه من القول في أن المراد من الكلام هو المعنى لا اللفظ، وأن المذكور بالمدح حين يمتدح الكلام عند النقاد والبلاغيين هو في حقيقته المعنى لا اللفظ، وأن العبارة المختلفة لا يمكن البتة أن تعبر عن معنى واحد؛ إذ اللفظ والمعنى متصلان بالنظم اتصالا يفضي إلى تغيّر أحدهما مهما تغير الآخر. وكان القصد باللفظ في كل

---

[6] المصدر السابق، ص32.

[7] الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، الحيوان، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، 1412هـ-1992م، ج1، ص131.

[8] ينظر: عبد الملك مرتاض، بنية الخطاب الشعري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص3 وما بعدها.

هذا هو الحرف والصوت وليس الدلالة، وكان المقصود بالمعنى هو الدلالة الدقيقة الخاصة للعبارة اللفظية وليس الموضوعَ والغرضَ والفكرة.

ظل عبد القاهر يجتهد أن يمحو من أذهان الناس شبهة تعلق الفصاحة والبلاغة والنظم باللفظ، فنبّه على "أنّ اللفظ تبعٌ للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتا وأصداء حروف لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيبٌ ونظم، وأن يُجعل لها أمكنةٌ ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك."[9] ثم نبّه على أن القدماء حين جعلوا المزية في اللفظ، وفخموا شأنه وعظموه حتى تبعهم مَن بعدهم وحتى قال أهل النظر: إن المعاني لا تتزايد وإنما تتزايد الألفاظ، إنما نسبوا إلى الألفاظ على سبيل التجوّز ما حقه أن ينسب إلى المعاني؛ وذلك أنه "لمّا كانت المعاني إنما تتبين بالألفاظ، وكان لا سبيل للمرتّب لها، والجامع شملها، إلى أن يعلمك ما صنع في ترتيبه بفكره، إلا بترتيب الألفاظ في نطقه تجوّزوا فكنّوا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ ثم بالألفاظ بحذف الترتيب، ثم أتبعوا ذلك من الوصف والنعت ما أبان الغرض وكشف عن المراد كقولهم "لفظ متمكن" يريدون أنه بموافقة معناه لمعنى ما يليه كالشيء الحاصل في مكان صالح يطمئن فيه، و"لفظ قلقٌ نابٍ" يريدون أنه من أجل أن معناه غير موافق لما يليه كالحاصل في مكان لا يصلح له فهو لا يستطيع الطمأنينة فيه_ إلى سائر ما يجيء صفة في صفة اللفظ مما يعلم انه مستعار من معناه، وأنهم نحلوه إياه بسبب مضمونه ومؤداه."[10]

وذكر عبد القاهر حججا كثيرة أثبت بها أن ما يقصده القدماء من مصطلح "اللفظ" إنما هو ما يدل عليه اللفظ من المعنى وليس اللفظ ذاته، وأن السبب في أن أحالوا محاسن الكلام "على اللفظ أنها ليست بأنفس المعاني، بل هي زيادات فيها وخصائص (...) ولما كان الأمر كذلك لم يمكنهم أن يطلقوا اسم المعاني على هذه الخصائص، إذ كان لا يفترق الحال حينئذ بين أصل المعنى وبين ما هو زيادة في المعنى وكيفية له وخصوصية فيه."[11] وقد كانت حصيلة رأيه في هذا الباب هي القول إن المزية في الكلام هي "من حيّز المعاني دون الألفاظ، وأنها ليست لك حيث تسمع بأذنك، بل حيث تنظر بقلبك وتستعين بفكرك، وتعمل رويّتك وتراجع عقلك، وتستنجد في الجملة فهمك."[12] وقد حسم بهذا القول الإشكال وكشف اللبس وأزال الشبهة، فصار ممكنا أن يقال: إن أهل النظر من العرب مجمعون على أن البلاغة هي في طريق دلالة الألفاظ على المعاني لا الألفاظ أنفسها، أو في الخصائص والزيادات التي يحدثها النظم في أصول المعاني لا أصول هذه المعاني أنفسها.

وقد وجد بعض النقاد المعاصرين[13] في دلائل الإعجاز أن عبد القاهر يلحّ في نصرة المعنى والاحتجاج له، والقول بقيام النظم عليه وعزو الفضيلة إليه، دون اللفظ المفرد، والصوت المجرد؛ فتوهموا أنه واقف على نقيض الموقف الذي يقف عليه الجاحظ ومن رأى رأيه في نصرة اللفظ على المعنى، غافلين، أو متغافلين، عن التأييد الصريح الذي أبداه عبد القاهر لمقولة الجاحظ، واختياره الاستدلال بها على رأيه في نفي رجوع إعجاز القرآن وبلاغة الكلام إلى فضيلة المعنى. وتوهم آخرون أن عبد القاهر يقول بالرأي ونقيضه؛ إذ يعزو الفضيلة البلاغية إلى المعنى تارة وإلى اللفظ أخرى. ولو تأمل هؤلاء أقوال الجرجاني حق التأمل، وفهموا كتابه حق الفهم، لأدركوا أنه ما ناقض الجاحظَ بل وافقه وأيده، ولا ناقض نفسه، بل قصد بالمعنى الذي نفى عنه البلاغة المعنى الذي يكون في الخاطر قبل أن يتحول إلى لفظ مُعبِّر، أي المادةَ الخام من المشاعر والأفكار والأغراض؛ وهو ذاته المعنى الذي قصده الجاحظ وغيره من لفظ "المعاني". وقصد بالمعنى الذي أوجب له البلاغة، دون اللفظ المنطوق، المعنى الذي يدل عليه اللفظ الذي صيغت به المادة الخام من المشاعر والأفكار والأغراض. ولمزيد بيان نقول:

---

[9] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص45.

[10] المصدر السابق، ص50-51.

[11] المصدر السابق، ص205.

[12] المصدر السابق، ص51.

[13] ينظر على سبيل المثال: عبد الملك مرتاض، قضايا الشعريات، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية –جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، د.ت، ص144. وينظر للمؤلف نفسه: في نظرية النقد، دار هومة، الجزائر، 2005م، ص218-219.

إن هناك معنى قبْلياً يسبق اللفظ هو ما يكون في أنفسنا من المعنى قبل أن نتكلم. ومعنى بعديّاً يعقب اللفظَ هو ما نفهمه من اللفظ بعد أن يتشكل. مثال القبلي أن يكون في النفس معنى "تأصل صفة الكرم في طبع امرئٍ ما"؛ فهذا المعنى لا تعلق له بالبلاغة قبل أن يتشكل لفظا. ومثال البعدي أن يقول شاعر، معبرا عن هذا المعنى القبْلي:

لا يستطيعُ يزيدُ مِن طبيعتهِ عنِ السماحةِ والمعروفِ إحْجاما

فيتشكل في ذهن القارئ لهذا البيت معنى، عليه التعويل في تقدير بلاغة البيت، قوامُهُ دلالات الألفاظ التي شكّلت البيت. ثم يقول شاعر آخر، يعبر عن المعنى القبلي نفسه:

تعوّد بسطَ الكفِّ حتى لو انَّهُ دعاها لِقبْضٍ لم تُجِبْهُ أنامِلُهْ

فيتشكل في ذهن القارئ معنى مختلفٌ عن معنى البيت السابق، قوامُهُ هذه الاستعارة البديعة والمجاز الطريف والتركيب الفذ، وهي العناصر اللفظية الشكلية الأسلوبية التي جعلت هذا البيت، في تقديرنا، أبلغ من البيت الأول. وهذا المعنى البعدي هو الذي كان الجاحظ وجمهور النقاد قبل عبد القاهر يطلقون عليه مصطلح "اللفظ"، ويعزون إليه فضل البلاغة والشعرية.

وليس صحيحا كذلك أن يقال إن النقاد والبلاغيين قبل عبد القاهر كانوا يفصلون بين اللفظ والمعنى[14]، وأن عبد القاهر جاء في نظريته بما يصحح هذا الخطأ، بوصله اللفظ والمعنى برباط النظم، وقوله إن اللفظ إذا تغيّر لابد أن يتغيّر معه المعنى. فإنّ قصد هؤلاء باللفظ والمعنى إنما هو الشكل والمضمون، أو الأسلوب والموضوع، أو العبارة والفكرة، أو الصورة والمادة. وما من شك أن المادةَ لا تستلزم صورة بعينها، والفكرةَ لا تستدعي عبارة واحدة لا تعدوها، والموضوعَ لا يتطلب أسلوبا محددا لا غيره، وإلا لوجب أن يعيد الناس الكلام نفسه إذا كتبوا في موضوع واحد، وأن يصوغوا العبارة نفسها إذا عبروا عن فكرة واحدة. والعجيب أن زكي العشماوي فهم هذا القصد منهم فقال:

"الشكل عندهم هو الصورة الخارجية، أو هو الفن الخالص المجرد عن المضمون والذي تتمثل فيه وتتحقق من خلاله شروط الفن الأدبي... بغض النظر عما يتضمن من مضامين أو يثير من قضايا إنسانية أو اجتماعية أو نفسية أو أخلاقية. أما المضمون أو المحتوى فهو كل ما يشتمل عليه العمل الفني من فكر أو فلسفة أو أخلاق أو اجتماع أو سياسة أو دين، أو غير ذلك من موضوعات ذات شأن تاريخي أو وطني. ومن هنا يكون المضمون أو المحتوى هو في غالب الأمر المادة الخام التي يستخدمها الأديب أو الشاعر، والذي يشكلها في الصورة التي يريدها"[15].

ولكنه مع ذلك كان من الذين اتهموا النقد العربي القديم بالفصل "غير العلمي" بين اللفظ والمعنى. وقد تبين أنه تحامل لا مبرر له؛ " ذلك أن المضمون أو المعنى سيبدو بهذا الاعتبار شيئا آخر غير الشكل، أو اللفظ: سيبدو معنى سابقا يبحث عن لفظه المناسب، ومضمونا خاما قابلا للتشكل وفق مراد الأديب. وهو ما يعني أن عبارة الجاحظ التي توجه إليها بعض النقد المعاصر بالنقد، تعبر عن فكرة سليمة لا غبار عليها، بل تؤسّس لأحدث النظريات في الشعرية أو الأدبية، النظرية التي عبر عنها الشاعر الفرنسي مالارميه بقوله: "إن الشعر يا عزيزي ديجا لا يصنع من أفكار وإنما يصنع من كلمات"."[16].

إن فضيلة عبد القاهر في هذا الباب هي أنه شرح فكرة الجاحظ، بل النقد العربي كله، شرحا فلسفيا دقيقا، ومثل لها بمثال مادي أبرزها شاخصة للعيان. ذلك في قوله:

"ومعلومٌ أن سبيلَ الكلام سبيلُ التصوير والصياغة، وأن سبيل المعنى الذي يعبّر عنه سبيلُ الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه كالفضة والخاتم يصاغ منهما خاتم أو سوار؛ فكما أنّ محالاً إذا أنت أردت النظر في صوغ الخاتم وفي جودة العمل ورداءته أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة أو الذهب الذي وقع فيه العمل وتلك الصنعة –كذلك محال إذا أنت أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية في

---

[14] ينظر على سبيل المثال: محمد زكي العشماوي، قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص262.

[15] المرجع السابق، ص227-228.

[16] عبد الملك بومنجل، جدل الثابت والمتغير في النقد العربي الحديث، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد، 1432ه-2010م، ج2، ص364.

الكلام أن تنظر في مجرد معناه. وكما أنّا لو فضّلنا خاتما على خاتم بأن تكون فضة هذا أجود و فضه أنفس لم يكن ذلك تفضيلا له من حيث هو خاتم، كذلك ينبغي إذا فضلنا بيتا على بيت من أجل معناه أن لا يكون تفضيلا له من حيث هو شعر وكلام، وهذا قاطعٌ فاعرفه."[17]

وهذا، كما ترى، فصلٌ بين اللفظ والمعنى، حين يكون القصد بالمعنى الغرض أو المادة الخام. وهو شبيه بالفصل الذي قال به قدامة بن جعفر حين قال: "ليست فحاشة المعنى في نفسه مما يزيل جودة الشعر فيه، كما لا يعيب جودة النجارة في الخشب رداءته في ذاته."[18] والفصل الذي قال به القاضي الجرجاني حين قال: "والدين بمعزل عن الشعر"[19] ما يعني أن النقد العربي القديم على رأي واحد في هذه القضية.

أما حين يكون القصد بالمعنى دلالةَ الألفاظ، والخصائصَ والزياداتِ التي تحصل في أصول المعاني فتتمايز بها العبارات المختلفة على المعنى الواحد، فإنه يصح أن يقال إن عبد القاهر الجرجاني وصل بين اللفظ والمعنى، بل أقام نظريته في النظم على هذا الوصل الذي معناه أن الكلام غايته المعنى ووسيلته اللفظ، صورته اللفظ ومادته المعنى، سداه الحروف والأصوات منظومة ولحمته الدلالة؛ وينتج عن ذلك أن الأصوات التي لا دلالة لها ليست من جنس الكلام ولو نُظمت، وأن العبارات إذا اختلفت لابد أن تختلف دلالاتها ولو اشتركت في التعبير على معنى واحد؛ أي: غرض واحد. وإذا كان النقاد قبل عبد القاهر قد نسبوا للألفاظ ما أصله للمعاني، على سبيل التجوز، فإن ذلك يعني أنهم هم كذلك وصلوا بين اللفظ والمعنى، بل جعلوهما واحدا حتى رأيتهم يعبّرون عن نظم المعاني بنظم الألفاظ. فليس عبد القاهر بمخترع رأيا جديدا في هذا الشأن، وإنما هو مخترع طريقة في إثبات المزية للمعاني حين يُقصد بها الدلالات الدقيقة للألفاظ المنظومة، وإثبات الفضيلة للألفاظ حين يُقصد بها الصورة التي تظهر بها المعاني؛ أي دلالات الألفاظ لا الألفاظ أنفسها. وقد حل بذلك إشكالية اللفظ والمعنى لمن يفهم كلامه حق الفهم، ويتحرى الإنصاف لا الاتهام. وأما من غرضه التحامل، أو حاله العجز عن الفهم، فليس إلى حل هذه الإشكالية عنده من سبيل.

---

[17] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص196-197.

[18] قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي بمصر، 1963، ص23.

[19] علي بن عبد العزيز الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد علي البجاوي، المكتبة العصرية، ط1، بيروت، 1426ه-2006م، ص63.